السياسات الإقليمية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي

د. فتحي عمران الدويهش ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الزيتونة.

المخلص:

لقد لعبت الجغرافيا السياسية ، دورا مهما في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، بين جهورية إيران ودول الخليج العربية بحكم الجوار بينهم، وإذا كانت العلاقات بين دول الجوار حتمية، أي لا توجد جوار ليس بينها علاقات، فان العلاقات الإيرانية الخليجية قد شهدت خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالتهديد والحذر في اغلب الأحيان كما إنها شهدت فترات من التوتر والهدوء ، ومواقف متباينة عبر مراجل زمنية مختلفة منذ استقلال دول الخليج وحتى الآن وكانت إيران تتبنى مشروع توسعيا يسعى إلى إحكام السيطرة وبسط النفوذ في هذه المنطقة الحساسة من العالم، مستغلة في ذلك قدراتها وإمكانياتها السكانية وتأثيرها الأيديولوجي والطائفي، واستخدام هذه الأدوات لتحقيق هذا المشروع الإقليمي حتى وان اثر بشكل مباشر على امن المنطقة واستقرارها.

Extract

Political geography has played an important role in the nature of political, economic and security relations between the Republic of Iran and the Arab Gulf states by virtue of the neighborhood between them, and if the relations between the neighboring countries are inevitable, that is, there is no neighborhood that does not have relations, the Iranian-Gulf relations have witnessed privacy in all fields. Where it was tinged with threats and caution in most cases, as it witnessed periods of tension and calm, and varying positions across different time cycles since the independence of the Gulf countries until now. Its population capabilities, its ideological and sectarian impact, and the use of these tools to achieve this regional project, even if it directly affects the security and stability of the region.

مقدمة :

تتبنى السياسة الإيرانية تجاه محيطها الإقليمي عامة ومنطقة الخليج خاصة مشروعا استراتيجيا طموح يتطلع إلى تحقيق أهداف استراتيجية بالغة الأهمية لإيران وليس مجرد فكرة تصدير الثورة والتي تبناها النظام الثوري في طهران مع بدايات اندلاع الثورة الإيرانية ، أو من

محاولتها تشييع المنطقة، فالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج ترتكز على مجموعة من المحددات المتباينة جغرافية وتاريخية وطائفية وأيديولوجية وهي تنطلق من مشروع استراتيجي متعدد المراحل، يبدأ أولا من منطقة الخليج العربي تجاه المشرق العربي وصولاً للقدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ويتوج هذا المشروع بالتكنولوجيا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الذي ينتزع بموجبه دوراً إقليمياً معترف به من القوى الدولية الكبرى ، ومنافسا للقوى الإقليمية الأخرى كإسرائيل وتركيا، مستغلا غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حسابات المنطقة، وتعرف الاستراتيجية الإيرانية في طبيعة الأدوات المستخدمة تجاه المنطقة العربية المترابطة لغويا وثقافيا ودينيا وجغرافيا وحضاريا، بين تكتيكها في منطقة الخليج العربي التي تطل على مضيق هرمز وتحوي أكبر مصدر للطاقة في العالم ، وسياساتها في منطقة الشرق العربي الممتدة من فلسطين مروراً بلبنان وسوريا والعراق وصولاً إلى غرب إيران ضماناً لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة. تتأثر بيئة الأمن القومي العربي بعوامل عدة نابعة من غياب الاستراتيجية الأمنية العربية الموحدة من ناحية، وتنامي القوى السياسية لدول المنطقة العربية بسرعة من ناحية أخرى، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها من ناحية ثالثة، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تقسيم التوجهات الأمنية في العمق العربي الكبير إلى وحدات إقليمية أصغر، مما ساعد على توفير المناخ المناسب للأطراف الإقليمية في الجوار الجغرافي الأسيوي كإيران وتركيا وإسرائيل لوضع استراتيجيات إقليمية كان لها تأثير مباشر في بيئة الأمن العربي.

ثانياً ــ أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة قيمة علمية لأسباب عدة لعل أهمهما ما يلي :

1- تتناول الدراسة السياسة الإيرانية تجاه قضايا الإقليم الخليجي والعربي باعتباره من أكثر السياسات تعقيداً من الناحية النظرية والمنهجية من حيث تحديد مستواها وحجمها, بالإضافة إلى نوعية هذا السياسات غير

الثابتة وبخاصة من حيث الأدوات المستخدمة في تجسيدها وهو ما يعكس توجهات الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

2ـ نتناول بالوصف والتحليل أحد أبرز وأهم التفاعلات الاستراتيجية والأمنية والأطراف إقليميةً ودوليةً في منطقة الخليج العربي، وعلى اعتبار أنها من أكثر المناطق سيولة من حيث النزاعات والصراعات التي باتت تهدد الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

ثالثاً ـ أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

1- تحديد عوامل ومحددات السياسة الإيرانية في قضايا المنطقة بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص

2- معرفة حجم ومستوى ونوع التفاعلات الاستراتيجية والأمنية في منطقة الخليج ومدى انعكاساتها على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها .

3- تحديد مستوى وحجم ونوع الدور الإيراني في قضايا وأزمات المنطقة العربية ، ومدى تأثيره على الأمن والاستقرار وبخاصة في الخليج العربي .

رابعاً ـ حدود الدراسة :

الحدود المكانية : منطقة الخليج العربي.

الحدود الزمنية : تمتد فترة الدراسة من 1991 إلى الوقت الراهن ، وتم تحديد هذه الفترة لعدة أسباب علمية وموضوعية لعل أهمها ما يلي:

- شهدت هذه الفترة متغيرات إقليمية ودولية عدة كان لها الأثر الواضح على سلوكيات وسياسات دول المنطقة، انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية والثالثة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتغيرات في المنطقة العربية (الثورات العربية)، فكل هذه المتغيرات أدت إلى زيادة وتيرة الأفعال وردود الأفعال في هذه المنطقة, وبخاصة الدور الإيراني الذي كان له حضور واضح في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق والبحرين واليمن .

- زيادة وتيرة التدخل الدولي في قضايا المنطقة وبخاصة ما عرف بالحرب على الإرهاب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، احتلال العراق والتدخل في شؤون الدولة من خلال حماية حقوق الإنسان.
- هذه الفترة تعد كافية من وجهة نظر الباحث، لتقييم الدور الإيراني في القضايا الشرق أوسطية، بخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الدور الإيراني أو السياسة الإيرانية بشكل عام هي الأكثر فاعلية على شتى المستويات والأصعدة في هذه الفترة لاسيما في العراق وسوريا، مقارنة بالأدوار الإقليمية الأخرى كتركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

خامساً ـ إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة حول المشروع الإيراني في منطقة الخليج العربي ونحاول في هذه الدراسة تتبع المشروع الإيراني في المحددات الناظمة والحاكمة والمحددة له ، وما مدى فاعليته وتأثيره في البيئة الإقليمية والدولية, ومن هنا يمكن تحديد إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو الأثر الذي خلفته الاستراتيجية الإقليمية لإيران على البيئة الأمنية في المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج خصوصا ، من حيث حجمه ومستواه ونوعيته، وما مدى فاعليته وتأثيره في البيئة الإقليمية والدولية؟

فرضية الدراســــــــة :

نظراً للأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية عامة والخليجية خاصةً والتي جعلتها منطقة تتقاطع وتتعارض فيها المصالح لعديد من الأطراف إقليمية ودولية تغلب عليها سمة الاختلاف والتباين في الأفكار والأيديولوجيا والرؤى والسياسات حول العديد من القضايا ، الأمر الذي أدّى في كثير من الأحيان إلى ازدياد شدة وحدّة عملية التفاعلات ، و الأفعال وردود الأفعال من حيث المستوى والحجم والنوع ، بما انعكس سلباً على المنطقة برمتها من حيث الأمن والاستقرار, وفي ظلّ حالة عدم الاستقرار، جاء الدّور الإيراني متوافقاً مع توجهاتها الإقليمية والدولية وحرصها الواضح للاضطلاع بدور إقليمي رئيسي, حتى وإن جاءت هذه السياسات الإيرانية بنتائج تضر بأمن واستقرار المنطقة وتؤثر على السَّلام والتعايش بين شعوبها وبذلك جاء الدّور الإيراني كعامل سلبي أسهم في زيادة حالة عدم الاستقرار

في المنطقة بسبب عدم التوافق مع الأطراف والأدوار الأخرى حول العديد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية .

سادساً ــ منهجية الدّراســـــــة :

إنّ المنهجية في إطار البحث السياسي هي عملية صعبة ومعقدة إلى حدّ ما لأنها تعتمد في كثير من جوانبها على تصورات ذهنية تجريدية في ذهن الباحث من حيث كيفية الاقتراب والدراسة والمعالجة وضبط المتغيرات، فالدراسة العلمية هي التي تستخدم أكثر عدد ممكن من المداخل والمناهج التي يمكن من خلالها تفسير الظاهرة وضبط وتحديد المتغيرات . وبالنظر إلى موضوع الدراسة وهو أثر السياسات الإقليمية الإيرانية وتأثيرها على الأمن في منطقة العربي، يرى الباحث أن تأثير هذه الاستراتيجية كان كبيراً على عملية الاستقرار السياسي والأمني والاستراتيجي، ومن خلال هذه المقدمة المنهجية والتي نعرض من خلالها مداخل ومناهج الدراسة على النحو التالي :

أولاً ــ المداخل :

1ــ المدخل التاريخي : في كثير من الأحيان دراسة الظواهر والقضايا السياسية تتطلب من الباحث الإلمام بنشأتها وتطورها والمتغيرات التي لها تأثير على الظاهرة؛ وعليه فإن استخدام هذا المدخل يساعد الباحث على فهم وتفسير الموضوع المطروح، وبالتالي فإن المقاربة التاريخية تصبح ضرورة تتطلبها طبيعة الدراسة والموضوع المطروح للبحث والنقاش .

2ــ المدخل الواقعي : على اعتبار أن السياسة هي صراع من أجل القوة والسعي لتحقيقها هو الهدف الأسمى للسياسة ، فهي صراع وتأثر مستمران يترتب عنها زيادة أهمية القوة بالنسبة للأطراف المنخرطة في عملية التفاعل، وبالتالي فإن استخدام هذا المدخل يساعدنا على فهم وتفسير سلوك الأطراف الإقليمية والدولية التي كثيراً من الأحيان تشهد حالات صراعية حادة من أجل تحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى .

3ــ المدخل الاقتصادي : إن استخدام هذا المدخل يساعدنا على فهم وتفسير سلوك الأطراف الإقليمية والدولية وذلك لسببين

أولهما : أن العلاقات الدولية في الفترة ما بعد بروز ظاهرة العولمة أضحى العامل الاقتصادي هو الأكثر محدداً لسلوك الدول مقارنة بالعوامل الأخرى.

ثانيهما : أن منطقة الشّرق الأوسط لها قيمة اقتصادية كبيرة من حيث ثرواتها النفطية وموقعها الاستراتيجي، جعل منها منطقة جذب للعديد من القوى الإقليمية والدولية للسيطرة عليها وتأمين امتدادات النفط، وبالتالي نرى أن استخدام المدخل الاقتصادي يساعدنا على فهم وتفسير سلوك هذه الأطراف المنخرطة في عملية التفاعل الاستراتيجي الشرق أوسطي.

ثانيا ـ المناهـــــج :

1ـ المنهج الوصفي التحليلي، يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، والتحليل هو فك الكل إلى أجزاء من أجل دراسة المتغيرات والعلاقة فيما بينها لكي تتكون صورة واضحة في ذهن الباحث حول الظاهرة، وعليه فإن استخدام هذا المنهج يساعد على اختيار مدى صحة الفرضية المثارة .

2ـ المنهج الاستقرائي : يعتمد هذا المنهج على استنطاق الظاهرة محل الدراسة والاهتمام، ويقتصر دور الباحث على الملاحظة ووصف الواقع للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، فالاستقراء يعد منهج بحث أمريكي ينتقل فيه الباحث من الحقائق الفردية أو الجزئية إلى الفروض العامة والمفاهيم والأطراف النظرية.

المبحث الأول ـ محددات السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي:

إن المشـــــروع الإيراني الساعي لبسط النفوذ في منطقة الشرق الوسط، ليس حديث العهد ولا وليد اللحظة، بل يرجع إلى عهد الشاه قبل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، وان الأحداث والمتغيرات الدولية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) وما رافقها من تغيير في النظام الإقليمي والدولي قد ساعد على إعادة طرحه من جديد، وهو المشروع الساعي لبسط النفوذ الإيراني في المنطقة الشرق أوســـطية وانتزاع اعتراف دولي بدور إيـــران الإقليمي ووضعها كقوة إقليمية كبيرة لها القدرة على التأثير في شئون المنطقة، وذلك من أجل تعزيز آمنها الوطني وحماية نظامها الحاكم، والتصدي لكل المحاولات التي تعيق التطلعات القومية القائمة على الإرث الحضاري المغلف بالتوجهات الإسلامية، والاعتراف بنجاح نموذجها الثوري[1].

وتعـــرف إيـــران سياستها الخارجيـــة بأنها لا تتأثر بأي شكل من أشكال التحالفات، الأمر الذي زاد من التوتر لدى الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة، هذا التعريف الذي يستند إلى نصوص الدستور الإيراني الذي أشار لمبادئ السياسة الخارجية الإيرانية التي كان أبرز عنوان فيها يشير إلى رفض الهيمنة الأجنبية؛ لذا لم تعرف العلاقات الإيرانية مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية مساراً واحداً منذ قيام نظام حكم الجمهورية الإسلاميـــة في إيران عام (1979م)، فقد تباينت تلك العلاقة وتفاوتت بين التوتر والتراجع كالعلاقات مع مصر والسعودية والعراق، إلى استراتيجية بدأت واستمرت مع سوريا وبعض القوى المحلية العربية في لبنان وفلسطين، أو علاقات تراوحت بين الهدوء والتوتر والقلق مع عدد من الدول الخليجية، إلا أن علاقات إيران قد تقلبت ولم تستقر، خاصة بعد تغير نظام الحكم في العراق عام (2003)، إذ انتقلت من حالة الحرب والعداء إلى مد النفوذ والتحكم بالشأن العراقي والتلاقي مع معظم القوى السياسية في العراق، وقد كان للتحولات الداخلية في إيران عبر سيطرة المحافظين في السنوات الأولى من عمر نظام الحكم الجمهوري إلى الإصلاحيين في عهد الرئيس محمد خاتمي، ومن ثم العودة إلى حكم المحافظين على يد الرئيس محمد أحمدي نجاد، إذ أثرت هذه التحولات بالإضافة للمتغيرات الإقليمية والدولية الأخرى، في مجرى العلاقات العربية – الإيرانية، والتي دفعت إيران لاتباع استراتيجية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط على مستوى الأدوار والتفاعلات[2].

وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد من أبرزها الآتي:

1- المحـــــدد الجغرافـــــــــي : إن العلاقات بين دول الجوار الجغرافي هي علاقات حتمية اي لا يمكن ان نتخيل بلدان متجاورة ولا ترتبط مع بعضها بعلاقات وروابط تكون اقوي من غيرها من العلاقات المبنية على أبعاد أخرى كالبعد الاقتصادي والسياسي وغيره، ويتعزز دور البعد الجغرافي عندما تتداخل التجربة التاريخية لعدد من الأمم في العوامل المشتركة التي تحكم العلاقات الثقافية والسياسية والدينية لتلك الأمم، وهذا الأمر ينطبق على البيئة الجغرافية التي فرضت على عدد كبير من دول الشرق الأوسط الاشتراك مع إيران في حدود جغرافية مشتركة، فالجزيرة العربية هي البقعة الجغرافية التي انحدر العرب منها إلى بقاع متعددة أدت دورها في تشكيل تلك التجربة التاريخية التي طورتها الأمتان العربية والفارسية في جغرافيا متلاحقة تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، وقد حظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها

الجغرافي، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا، هذان الموقعان اللذان يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما للتصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ إن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية، أو جوارها الشرقي والشمالي، رغم وجود بعض المصالح المشتركة مع روسيا، لكن ذلك لا يعني تطابق تلك المصالح[3].

فالعلاقات العربية – الإيرانية تعد من أكثر المسائل حضوراً وتعقيداً في المنطقة رغم أهميتها، إلاأن وجود عدد من الإشكالات ونقاط الخلاف جعلت هذه العلاقات تتجه نحو مسارها السلبي في أغلب الأحيان، إذ تنظر أغلب الدول العربية للسياسات الإيرانية بأنها تشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي، وقد تبقي هذه السياسات مصدر تهديد رئيسي بحكم أن الصراع العربي - الإيراني له من المقومات التاريخية والسياسية والقومية ما يجعله صراعاً مفتوحاً ومتجدداً لاسيما أنه قد وصل في إحدى مراحله إلى المواجهة المسلحة أثناء الحرب العراقية - الإيرانية. وقد ساهم البعد الجغرافي في البيئة المحلية والإقليمية بتشكيل الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط للفترة (1991- 2014)، إذ جعل هذا البعد طابع العلاقات بين إيران وجوارها الجغرافي يأخذ شكل التعاون مع تركيا خاصة, فرغم الخلاف العقائدي بين تركيا وإيران، إذ إن تركيا دولة علمانية وإيران أعلنت خيارها منذ الثورة الإيرانية عام (1979) كدولة إسلامية، فإن المصالح الاقتصادية, إضافة إلى موقف البلدين في القضايا الإقليمية العديدة تتعلق بالتوجهات الإقليمية لهما في منطقة الشرق الأوسط.

2- **المحـــــدد الأيديـــولوجـــــي :** سعت إيـــــران في استراتيجيتها الإقليمية لتقديم نفســـــها بوضعها نموذجاً في المنطقة تستمد شرعيته من الدين، وتحديداً المذهب الشيعي وعلى وجه الخصوص نظرية ولاية الفقيه التي وضع أركانها الخميني على اعتبارات بأن الفقيه هو نائب (الإمام المهدي الغائب)، لذا عدم بقاء أحكام الإسلام معطلة جاءت هذه النظرية التي تدعو لإقامة الحكومة الإسلامية، هذه الحكومة التي ترى الاستراتيجية الإيرانية بأن تتجسد في نظام الجمهورية بقيادة الخميني الفقيه ومن بعده المرشد على خامنئي[4].

ثم برزت في إيـــــران بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عام (1988م) حركة فكرية تزعمها عدد من المثقفين الإيرانيين المعارضين الذين فضلوا البقاء في بلدهم

وقاموا بتوجيه النقد للنظام الإسلامي السائد في إيران، وفيهم أساتذة وموظفون كبار وصحافيون ورؤساء منشآت وغيرهم، وحافظوا على حالة السجال الفكري بين كوادر النظام السياسي القائم، فحدد هؤلاء هدفا رئيسيا يتوافق بموجبه التقدم التقني الغربي والثقافة الإسلامية، وهو ما يتعارض مع التوجه السائد في أركان النظام القائم على رؤية أن إيران من دول العالم الثالث التي تسعى لمصادرة العلوم الاجتماعية الغربية من الأيديولوجيا الغربية والرأسمالية. وأسهم وجود هذه الحركة الفكرية في بلورة تيار جديد داخل إيران سمي فيما بعد التيار الإصلاحي، الذي كان له دور في إحداث توجهات جديدة داخل النظام السياسي الإيراني المتشدد الذي أقامه رجال الدين المحافظون، لكنه من الضروري التنبه إلى أن حقيقة الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية ليست مرتبطة بالمحافظين دون الإصلاحيين، فهي استراتيجية الدولة الإيرانية سواء كانت قائمة على العقيدة أم على دواعي الأمن القومي أم برغبة التوسع وطموحات السيطرة الإقليمية، تعود لفترة حكم الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وهما من الإصلاحيين، فضلا عن قائد المعارضة الإيرانية مير حسين موسوى الذي كان رئيسا لوزراء إيران خلال سنوات الحرب مع العراق خلال مرحلة التوجه الإيراني المطلق لتصدير الثورة، لكن وبرغم ذلك فإن إيران قد عززت من جموح مشروعها خلال ولاية الرئيس نجاد الأولي، وأطلقت يد حرس الثورة للمضي في هذا المشروع بكل قوة[5].

3ـ المحدد الأمني العسكري : لقد أدّى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 واختفاء العراق كقوة إقليمية في مواجهة إيران إلى حدوث خلال في التوازن الإقليمي ، الأمر الذي سمح لإيران بتعزيز حضورها الإقليمي بعد هذا الاحتلال بسبب امتدادات إيران السياسية والطائفية في العراق، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في العراق بغطاء أمريكي، فيما امتد نفوذ إيران في العراق ليلتقي مع التحالف الاستراتيجي الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وسوريا، وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه باتت أحد الأوراق المهمة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية أو بحدود مباشرة مع إسرائيل[6].

ويستند البعد الأمني في المشروع الإيراني على أدوات عربية تتحالف مع إيران مذهبيا أو فكريا أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة، كما جندت جزءا رئيسيا من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام

بمهام أمنية أو سياسية أو إعلانية أو اقتصادية في بلدان المنطقة إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى أو مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين هي التي تقوم بالمهام الأكبر ؛ لذلك فإن البعد الأمني في الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية كان يتميز بأنه لا يترك وراءه كثيرا من الآثار، وهو يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب، وأيضا أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية الإعلان، ولم يكن بالضرورة استخدام كل هذه الأدوات من قبل دوائر إيرانية لتنفيذ أجندتها في منطقة الشرق الأوسط، بل كان يقتصر الأمر على دعم مالي سياسي يقود فيما بعد إلى توسيع دائرة حلفاء إيران بين القطاعات الشعبية في الدول المستهدفة. وقد عملت إيران خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة على إسناد البعد الأمني بالقدرات العسكرية ومنحتها الأولوية في استراتيجيتها الشاملة التي قامت على مساع جادة لتنويع مصادر القوة الذاتية عبر السير تجاه تعظيم القدرات الاقتصادية والعسكرية بالاستفادة من النواحي الاجتماعية والمعنوية والثقافية مع تكثيف النشاط الدبلوماسي في الخارج بما يحقق لها الطموحات التي أخذ الجانب العسكري فيها مجالاً واسعاً آثار الجدل لدى الأوساط الدولية والإقليمية التي جعلت إيران أمام صعوبات تواجه رغبتها بتقوية قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية, سواء القيود الدولية أو العقوبات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الإيرانية من تنفيذ برنامج نووي واسع يهدف إلى بناء الأسلحة النووية وتطويرها بمساعدة خبراء من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان، بعد أن نجحت في إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية في منطقة بارخين (40كم) جنوب طهران التي أقامت فيها مصانع ومنشآت لإنتاج غاز الأعصاب بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية[7].

ويـــــرى الباحث أن أبعاد الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط قد اعتمدت على التوجه العقائدي الإيراني وسياساتها في المنطقة، وقد برز بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة عدد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة في المنطقة، ومن ثم برزت قضايا أمنية خلافية مع إيران من جانب الأمن الإقليمي، وأضحت هناك كثير من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربي والخليجي خاصة، وباتت تشكل تحديات حقيقية لدول المنطقة من أهمها : الاستقرار في احتلال الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتنامي الأطماع الإيرانية في مملكة البحرين في ظل حراك سياسي وشعبي شهد في بعض مراحله تبني القوى المدعومة من إيران مظاهر العنف والتصدي للقوات

الحكومية، وتقديم الدعم للحركة الحوثية في اليمن, فضلا عن دعم القوى السياسية الشيعية في العراق، خاصة أن الاستراتيجية الإيرانية على المستوى الداخلي أفرزت عن مواضيع كثيرة منها التنازع الطبقي الذي أحدث انقساماً داخلياً بين جيل الثورة الإيرانية، ظهر في الشرائح الموالية للتيار الإصلاحي بتجاوز الزمن لولاية الفقيه وعدم صلاحيتها لقيادة إيران.

المبحث الثاني ـ الممارسات الإيرانية التي تهدد الأمن في منطقة الخليج العربي :

تشكل المنطقة العربية بؤرة جيوسياسية وجيواقتصادية مهمة على مستوى العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي ومخزونها النفطي الكبير، مما جعل منها محط أنظار العالم والقوى المتنفذة فيه، إلا أن تلك الأهمية الاستراتيجية ارتبطت بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصاديا واجتماعيا بالاعتماد على الطفرة الكبيرة في أسعار النفط. وتحظى منطقة الخليج العربي بموقع جيوستراتيجي مهم على منافذ بحرية لها تأثير في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة، فضلا عن كون المنطقة سوقا استهلاكياً كبيراً للمنتجات الأجنبية، وارتباط الأنظمة السياسية واقتصادياتها بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم، كل هذه العوامل اكسبت المنطقة أهمية في الصراع الدولي وجعلت الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماماً خاصاً، ودفعتها لرسم سياسات أمنية محددة تقع ضمن أهداف جرى الإعلان عنها مراراً منذ عقود خلت[8].

وحرصت إيران دائما على إعادة طرح رؤيتها للأمن الإقليمي الخليجي وعبر زيارات المسئولين الإيرانيين ولقاءاتهم مع القادة والمسئولين الخليجيين، وقد انصب هذا الحرص نحو المطالبة بتوقيع معاهدة للدفاع والأمن تستهدف السلام والأمن في المنطقة من خلال مجالات متعددة من التعاون، منها ترتيبات دفاعية وعسكرية، وإجراء مناورات مشتركة، ومكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات؛ لذا قامت إيران ببناء مشروعها الاستراتيجي تجاه منطقة الخليج العربي عبر مراحل متعددة؛ لذلك ظهرت آثار هذه الاستراتيجية على بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي واضحة في الملفات الآتية:[9]

أولا ـ الاحتـــــلال الإيرانـــــي للجـــــزر الإماراتيـــــــة الثلاث :

يثير الادعاء الإيراني بأحقيته في امتلاك الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وفرض سيادتها عليها، مخاوف دول منطقة الخليج العربي المتزايد، فضلا عن إصرار إيران على أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة، وللموقف الإيراني النابع من إصرارها على الاستقرار باحتلال هذه الجزر العربية آثار وخلفيات استراتيجية قوية تمس بشكل مباشر الأمن الخليجي والعربي، وتبرز هذه الآثار في الجوانب الآتيـــــــة:

1- الآثار السياســـــــية :

أ- **تبني دول منطقة الخليـــج العربـــــي لمواقف منفردة** : جاءت نتيجة بقاء مسألة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث إحدى معوقات التقارب السياسي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي جاء نتيجة عدم انتهاج دول هذا المجلس سياسة موحدة تجاه إيران، فبينما تنظر بعضها بارتياب للسياسة الإيرانية، استمرت علاقات بعض الدول بدرجة كبيرة من التنسيق، ويعود اختلاف وجهات النظر تلك إلى الاعتبارات الجيـــواستراتيجية والاختلاف في أولويات الأمن وحالة العلاقات الثنائية، فلدى سلطنة عمان مخاوف مشتركة حول مضيق هرمـــــز تؤدي إلى توثيق علاقتها مع إيران، فيما لا يسمح استمرار النزاع حول الجزر الثلاث بحصول تقارب بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.

ب ـ **المساهمة في فـــــرض الهيمنة الإيرانيـــــة على دول المنطقة** : فقد وجدت إيران أن للجزر العربية الثلاث أهمية استراتيجية مميزة؛ لذا سعت إيران لتنفيذ عدد من الإجراءات العسكرية والأمنية في هذه الجزر من أجل تعزيز القدرات الشاملة لإيران بما يساعدها على تحقيق طموحاتها كقوة مهيمنة على الدول المجاورة، وتأثيرها في رسم السياسات المستقبلية للمنطقة، كما أن إيران تنظر إلى أن استمرار سيطرتها على الجزر الإماراتية من شأنه فرضها كشريك أساسي في أمن منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد محاولات إقصائها في بعض المشاريع المتعلقة بهذا الأمر[10].

2ـ الآثار الاقتصادية :

أ- مكنت السيطرة العسكريـــة الإيرانيـــــة على الجـــزر الإماراتيـــة إيران من القيام بعملية استكشاف وتنقيب جديدة في مناطق بحرية لم تكن مكتشفة من قبل .

ب ـ تمكنت إيـــــران من السيطرة على الثروات الموجـــودة في الجـــزر الإماراتية الثلاث بعد أن احتلتها، وقامت بمد مياهها الإقليمية حيث تبدأ من نهاية أراضي الجزر

لمسافة (12) ميلا، مما يعني تبعية جميع حقول النفط والمخزون النفطي في تلك المياه الإقليمية لسيادتها[11].

ج ـ لقد أدى الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية إلى تمكين إيران من السيطرة على الممر الملاحي الرئيسي في الخليج العربي هذا الممر استطاعت إيران التحكم بالممر الملاحي في الخليج العربي جراء احتلالها للجزر العربية، هذا الممر يتحكم بأكبر منابع واحتياطيات الطاقة في العالم([12]) .

د- حصلت إيران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربي لاسيما بعد توقيعها عددا من الاتفاقيات الثنائية مع دول منطقة الخليج العربي تحدد بموجبها الجرف القاري لصالح إيران[13].

3ـ الآثار الأمنية والعسكرية :

أ- يشكل التواجد العسكري الإيراني في الجزر الثلاث تهديداً للعمليات البحرية التي تجري في الخليج سواء من قبل دول مجلس التعاون أو القوات الدولية, وقد سبق لإيران أن استخدمتها في هذا الغرض أثناء حربها مع العراق للقيام ببعض الأعمال العسكرية وتهديد الملاحة البحرية وناقلات النفط الخليجية؛ لذلك أقامت إيران عدة منشآت حيوية وقواعد عسكرية في هذه الجزر المحتلة, ورأت تواجدها فيها ضرورياً لها من الناحية الاستراتيجية.

ب ــ عزز الاحتلال للجزر الإماراتية دور إيران في أي ترتيبات في الخليج، وهذا من شأنه إعادة دور إيران في عهد الشاه عندما كانت تشكل البناء الأساسي لأي استراتيجية دولية لحماية أمن منطقة الخليج.

ج ـ تلوِّح إيران بأنها ستستخدم الجزر العربية الثلاث المحتلة للقيام بأعمال عسكرية تجاه المنشآت النفطية في دول الخليج العربي في حال تعرضها لضربات عسكرية من الولايات المتحدة أو الكيان الإسرائيلي، فضلا عن استهدافها الناقلات العملاقة التي تقوم بتحميل النفط من الموانئ الخليجية؛ لهذا قامت إيران بزيادة تواجدها العسكري في هذه الجزر وبوجه خاص جزيرة أبو موسى، من خلال تنفيذ أعمال إنشائية واسعة النطاق كثكنات الجنود ومرابض الدبابات ونشر شبكة صواريخ [14].

ثانيا ـ التّدخل في دول الإقليم العربية : من ناحية أخرى استخدمت أداة أخرى وهى الاعتماد على بعض القوى المحلية، حيث وظفت

عدد من القوى العربية والتي تعمل في سبيل تمرير مشروعها وتحقيق أهدافها ومن هذه القوى :

1- **حزب الله اللبنانـــــي** : والذي يعتبر من أهم القوى الداعمة لإيران وقد برز دوره بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في 2006، حيث قامت إيران بدعمه سياسيا وعسكريا ومعنويا وقد تجاوز هذا التحالف ليسمح لإيران بالتدخل لاستهداف منشآت عسكرية في شمال إسرائيل.

2- **حركـــة حماس الفلسطينيـــــة :** اتجهت حماس إلى تقوية علاقاتها الاستراتيجية مع إيران وسوريا وذلك بعد أن تعرضت حكومتها إلى مقاطعة دولية بقيادة الولايات المتحدة فضلا عن تحفظ عدد من الدول العربية في التعامل معها تحت ضغط من الولايات المتحدة.

3- **الحـــركات الشيعية في العـــــراق :** حيث تقيـــــم بعض الأحـــزاب والحركات السياسية علاقـــات متميزة مع إيـــران وخصوصا مع تعاظـــم نفوذ إيـــران في العـــراق بعد تغير نظام الحكم بعد الاحتلال، فضلا عن وجود أغلبية شيعية ووجود أفراد من الحرس الثوري الإيراني في العراق.([15])

4- **الحوثين فـــــي اليمن** : ولم تكتف إيران بتوسيع دائـــرة نفوذها في فلسطين ولبنان والعراق وسوريا ، بل اتجهت إلى اليمن واستغلت حالة الفوضى التي شهدتها البلاد في أعقاب الثورة على نظام علي عبد الله صالح، وذلك بإمداد الحوتين بالأسلحة والدعم اللوجستي والسيطرة على العاصمة صنعاء والموانئ البحرية المهمة على البحر الحمر لتكون إيران بذلك قد أضافت موطئ قدم جديد في المنطقة العربية ([16])، مما شكلا تهديدا حقيقيا لأمن دول الخليج وخصوصا السعودية والإمارات التي تعرضت لهجمات الحوثين في عمق الأراضي السعودية عبر قصف مجمع ارامكو دو الأهمية الاقتصادية الكبيرة للسعودية وكذلك قصف مطار أبو ظبي([17]) مما يعني أن التهديد الإيراني لدول الخليج اخذ صورة جديدة غاية في الخطورة.

ثالثا ــ البرنامـــج النووي الإيراني وآثـاره في بيئة الأمـــن في المنطقة العربية:

تلتقي وجهة النظر الإيرانيـــــة المتعلقة باستكمال الجهود الرامية لتطوير البرنامج النووي مع رأي بعض الكُتّاب والساسة العرب والأجانب على حد سواء القائلة بضرورة إيجاد برامج نووية في الدول المعنية بأمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بقية خلق حالة من التوازن في التسلح مع دول الجوار، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار

والأمن في هذه المنطقة الحيوية، مع التأكيد على حتمية تجاوز المعايير المتناقضة التي تسمح بامتلاك دول الجوار الجغرافي لإيران أسلحة نووية مثل الهند وباكستان، فيما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد أمن للدول الأخرى في منطقة الخليج وفي مناطق أخرى من العالم، وقد كان للبرنامج النووي الإيراني أثار كثيرة في بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي نتيجة تزايد مخاوف دول الإقليم من قيام إيران باستخدام جهودها ضمن التقنيات النووية[18] وتطوير الصناعات العسكرية والكيماوية والبيولوجية، وأدائها لنشاطات عسكرية ضمن المنطقة، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لأمنها وأمن حلفائها مما يؤثر في الأمن الإقليمي وتصبح المنطقة في إشكالية أمنية ينبغي التصدي لها للمحافظة على مصالحها وأمنها القومي[19].

كما أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أنه يعيق إمكانية التوصل إلى صيغة مستقبلية لأمن الخليج ذلك لعدة اعتبارات منها:

1ـ إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في المنطقة العربية كلها.

2- إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديدها من تلك الدول سواء الممتلكة للأسلحة النووية أم غيرها.

3- إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان العربي والإيراني التي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة من بينها عدم اللجوء للقوة وحل كافة القضايا العالقة بالطرق الودية.

5- تتصور إيران أن حصولها على السلاح النووي لن يحقق لها التفوق العسكري على كل دول الخليج فحسب بل إنه سيمكنها أيضاً من تحقيق الآتي:

أ- التأكيد على موقعها كقوة إقليمية متفوقة في المنطقة.

ب ـ اكتساب القدرة اللازمة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ومقايضة القدرة النووية بالدعم الاقتصادي وتحقيق مكاسب سياسية.

ج ـ استخدام قواتها العسكرية للضغط على دول الخليج العربية لزيادة حصة إيران النفطية ودفع هذه الدول للاستثمار في إيران.

وعليه فأن أي آثار يمكن أن يحدثها البرنامـــج النووي الإيراني في بيئـــة الأمن في المنطقة العربية وخصوصا في الخليج العربي لا تقوم إلا في حالة كون هذا البرنامج ذي طبيعة عسكرية، وهو ما ذهبت إليه وجهة النظر الغربية، وخاصة الأمريكية، والتي أوجدت مخاوف كبيرة لدى أصحاب الشأن في هذه الدول، وذلك لأن الطبيعة السلمية للبرنامج لا يكون لها تأثير على هذه المنطقة ، بل على العكس فربما يشكل عاملاً يفضي إلى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة وإيران، أو عن طريق الاشتراك بمنظمة ربط الطاقة الكهربائية مع دول منطقة الشرق الأوسط. ورغم اختلاف الرؤى ووجهات النظر بشأن آثار امتلاك إيران للسلاح النووي على أمن المنطقة، إذ يرى بعضهم أن حصول إيران على السلاح النووي من خلال قدرات برنامجها النووي يعد خطراً جسيماً يهدد المنطقة والأمن القومي فيها، فيما يرى آخرون أنه يتدرج في إطار القنبلة النووية الإسلامية التي تهدد العدو المشترك للعرب والمسلمين ممثلا في إسرائيل، بل إن تهديد هذا السلاح يمتد إلى مصالح الدول الكبرى في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن المشروع الإيراني بوجه عام الذي يستهدف بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي، فكان أشهر أساس له فكرة تصدير الثورة التي سرعان ما أخذ شكلها يتغير نحو مفاهيم سياسية وأمنية لم تبتعد كثيراً عن جوهر شعار تصدير الثورة؛ لذلك فعلى العرب الانتباه إلى التوجهات الإيرانية وتجاوز الخلافات في مواجهة إيران التي تتبع سياسة تقوم على التحدي والتوسع في المنطقة، وبالتالي فبناء استراتيجية عربية للأمن القومي العربي تحتاج إلى الاهتمام بحريات الفرد العربي تضاف إلى تطوير التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترافقها يقظة قومية تبنى على ما يلي[20] :

1- المشاركة الفاعلة للمجتمع العربي بالقرارات التي تهم المصلحة العربيـــة.

2- الاجتماع السياسي حول المسائل المتعلقة بالقومية العربية.

3- الحرص على احترام المصلحة الاجتماعية لأفراد المجتمع العربي.

إن الدول العربية إذا ما أرادت أن تشكل أو تعمل على استراتيجية واضحة للأمن القومي الخاص بها لابد أن تراعي الشمولية في مفهومها للأمن القومي الذي لا يقتصر فقط على الجانب العسكري أو الاستخباري فهنالك مقومات أخرى للأمن لا يقل الجانب الاقتصادي منها أو الجانب المتعلق بالطاقة أو الأمن الاجتماعي أهمية عن الجانب العسكري [21].

كما يجب مراعـــاة تحقيق الاجتماع أو الأغلبيـــة ؛ لأن التحالفات الصغيرة داخل نطاق الأمن القومي لا يمكن أن يكون لها دور فاعل لأن الأمن القومي يعبر عن أمن أمة ككل لا أمن دول على حدة أو مجموعة دول دون غيرها؛ ولذلك فتحديد المخاطر والتحديات التي قد تشكل خطـــراً على الأمة يستلزم وضـــع الخطط والاستراتيجيات لمعالجتها بشكل مدروس لا بشكل عشوائي تغيب عنه الخطط الموضوعية المعدة من قبل أصحاب الاختصاص في ذلك المجال، إلا أن الواقع العربي يشير إلى غير ذلك فغياب التنمية القومية الحقيقية للأمة العربية، والوضع العام للدول العربية الذي يتصف بالتجزئة القطرية وضعف المؤسسات ينذر بالأخطار التي قد تهدد أمن المنطقة العربية، ورغم وجود بعض المحاولات الوحدوية أو التنموية، إلا أن أغلبها قد فشل لعدد من الأسباب لعل من أبرزها التمايز في القدرات الاقتصادية لأجزاء الوطن العربي، أو للتفاوت في التبعية للاقتصاديات الغربية[22]. كما أن من الأسباب التي قد تعيق تحقيق مفهوم واضح للأمن القومي العربي في مواجهة ما يتهدده هو أن المنظور الأمني للدول العربية لا يستند على قواعد عامة محددة كالدين أو القومية بل هي أطروحات مختلفة، ناهيك عن التباين في مواقف بعض الدول العربية تجاه إيران فبعض الدول لا ترى في إيران خطراً يهددها كسوريا وحزب الله في لبنان، وغياب الحالة المؤسسية العربية التي تتبنى مفهوماً واضحاً للأمن وتدافع عنه، فإيران الدولة الإسلامية، الجار الشرقي للوطن العربي، لم ولن تحافظ على علاقات حسن جوار تقرها وتحفظها المواثيق والأعراف الدولية، ولم تحترم الإسلام الذي يجمع الأمة العربية بإيران، فإيران التي ساعدها الاحتلال الأمريكي للعراق وخدم مصالحها وفتح البوابة العربية أمام أطماعها، وكأن المصالح الأمريكية والإيرانية تقاطعت عند هذه النقطة، أو كأنها نفس السياسة، ونفس الأطماع تجاه الأمة العربية. وما تزال إيران تحاول فرض نفوذها وسيادتها على بعض الدول العربية، مستخدمة العديد من الأدوات التي أتيحت لها بسبب أموال النفط الذي يشكل بدوره المصدر الأساسي لمواردها والذي أتاح لها تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها ومخططاتها التوسعية والطامحة إلى دور قيادي للمنطقة. إن التدخل الإيراني في الشأن العربي، سواء في اليمن أو البحرين أو لبنان أو العراق أو فلســـطين أو سوريا, يثبت أن إيـــران لا تريد الخير لهذه الأمة ، بل إنها تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها والسيطرة على المنطقة العربيـــة ومنطقة الشرق الأوســـط وبسط نفوذها فيها، ويرى الباحث أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحث إيـــران على الالتزام بشروط الوكالة الدولية والقرارات الملزمة في هذا الشـــأن وعلى إثبات حســـن النوايا الإيرانية في

أن ما تقوم به إيران إنما للاستخدام السلمي للطاقة، كما أنه يجب أن تدرك إيران أن ارتباط أمن الخليج هو أمن كل الدول العربية وأصبح مرتبطاً بالأمن الإقليمي وكذلك بالأمن الدولي وأن المحافظة على الأمن والسلم الدوليين مناط بهيئة الأمم المتحدة والدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة والتي سوف تتدخل لحماية مصالحها في هذه المنطقة الحيوية.

الخاتمـــــــــــــة :

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية مستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكانياتها الاقتصادية الهائلة، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها، فجغرافية هذه المنطقة تمثل حلقة وصل بين أكبر ثلاث قارات، الأمر الذي أهل تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الإنسانية خلال الحقب التاريخية العابرة، ولذلك شرع المشروع الإيراني بالعمل نحو فرض هيمنته على هذه المنطقة وذلك من خلال الأدوار المتنامية التي بدأت تمارسها في الخليج من خلال السيطرة على الجزر الإماراتية والتحكم في الممرات المائية وحتى توسيع دائرة النفوذ لتشمل كل دول الإقليم العربية كتكوين قوى شيعية موالية لها في العراق، وفي تجمعها مع حزب الله في لبنان، ومع حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وفي اليمن بالعلاقة القوية مع الحركة الحوثية، والعلاقة الاستراتيجية مع سوريا، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه لبعض القوى في الخليج العربي، كل ذلك جعلها لاعبا رئيسيا في المنطقة وأصبحت تتحكم في امن واستقرار تلك المنطقة التي تعتبر من أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاقتصادية أو الاستراتيجية، وتعاظم دورها وسط تراجع لدور القوى الإقليمية الأخرى، وفي نهاية هذا البحث يمكن نستخلص بعض **النتائج** التي توصلت لها الدراسة ويمكن إجمالها في الآتي:

1- إن للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية أثـــراً كبيراً على الأمن القومي للدول العربية، حيث يقوم على: أن المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح، نابع من قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.

2- السياسة الخارجية الايرانية في منطقة الخليج تقوم على تبني مشروع يقوم على عدد من المرتكزات الأيديولوجية والاستراتيجية عبر استثمار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار ، واعتماده على عدد من أدوات النفوذ والقوة، قد أفرز عن تهديدات حقيقية

لبيئة الأمن الخليجي، وذلك نتيجة التداخل التاريخي والديني في أوساط الشيعة في الدول العربية الواقعة في الجوار الأسيوي.

3ـ تعتمد إيـــــران آليات متعددة لتجسيد أهدافها ، وأبـــــرز هذه الآليات استخدام البعد الطائفي من خـــــــلال استغلال أوضاع المكونات الشيعية في المشرق العربي وشمال أفريقيا كمدخل للتأثير وكامتداد لها ؛ إذ تسعى إيران لأن تكون المركـــــز الوحيد للشيعة.

4ـ المشـــــــروع النووي الإيراني، برغم من أنه طموح إيراني قومي إلا أن أبعاده الإقليمية أقوى من أي بعد آخر، لأن امتلاك الطاقة النووية قد يقدم لامتلاك السلاح النـــــــووي ما يضرب بالانفراد الإسرائيلي النووي في الإقليم ويقلص من حجـــــم القوة الإسرائيلية التي ستتحول إلى قوة ردعية لا هجومية، إضافة إلى ذلك تقوي المحور الراديكالي الذي سيرفع جهوده إلى أعلى مستوى من التغيير ما يقدم لدخول نظام الشرق الأوسط لمرحلة جديدة بطبعها الطابع الأيديولوجي، وما يعني أن الخطر الحقيقي لمصالح الغرب هو الصعود الإسلامي الراديكالي الذي يصعب على الغرب مواجهته عسكرياً ولا حتى عن طريق حركة الإصلاح الديمقراطي التي قد تسفر على تأمين الصعود الشرعي له.

الهوامـــــــــــــش :

(1) مصطفى على، المشـــــــروع الإيراني في الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير، في : نظام بركات (تحرير)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص : 426.

(2) طلال عتريسي، العرب وإيران ، في : عزمي بشارة ومحجوب الزويدي (تحرير)، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودارســـــة السياسات، 2012،ص89.

(3) شاهدام تشوبين، طموحات إيران النووية، بيروت : الدار العربية للعلوم،2007،ص181.

(4) أبو بكر مرشد فازع الزهيدي، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، ط2، صفاء : مكتبة مركز الصادق، 2011,ص37

(5) لقاء مكي، التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، مصدر سبق ذكره، ص 366.

(6) مصطفى اللباد، قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية القاهرة، عدد الربيع (129)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص40.

(7) ممدوح أنيس فتحي، إيران قوة مضافة أم مصدر، تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة, مؤسسة الأهرام، للدراسات السياسية والاستراتيجية و العدد(130) لسنة (1997)، ص (105-103)

(8) غازي صالح نهار، المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي : الواقع والخيارات، مجلة النهضة، القاهرة، المجلد التاسع، العدد الثالث، يوليو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2008،ص57.

9 - أحمد ثابت ، إسلام التونـــــي محمد، اثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط : دراسة حالة (العراق – سوريا – لبنان) ، في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=47176

(10) أحمد مهابة، إيران وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(105)، يوليو (1991)ص 101.

(11) أبو بكر مرشد فازع الزهيـــــدي، مرجع سبق ذكره، ص146.

12- عميش يوسف عميش ، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، موقع مجلة الرأي، 2- 7 - 2019 ، متاح على الرابط : https://alrai.com/article/10491682

(13) - أحمد مهابة، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

(14) أنـــور قرقـــاش ، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي – الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، أبو ظبي : مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 219

15- دينا محسن محمود عبده، الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنة: سوريا واليمن"2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي ، يوليو 2016، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=34554

16- أحمد جلال محمود ، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد 58 نوفمبر 2020 ، متاح على الرابط : https://mercj.journals.ekb.eg/article_122376_b2eb87b80f1d167a951205c8076addf4.pdf

17- إلينا ديلوجر، الضربات الحوثية على الإمارات تفتح جبهة أخرى في حرب اليمن، موقع صحيفة واشنطن بوست 18 يناير 2022، متاح على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldrbat-alhwthyt-ly-alamarat-tfth-jbht-akhry-fy-hrb-alymn

18- توفيق هامل ، التبعات الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2015، متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/06/2015630112942800823.html

(19) سعد شاكر شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان : دار الحامد للنشر ، 2013،ص161.

(20) غازي صالح نهار، " الأمن القومي العربي"، دراسة في مصادر التهديد الداخلي، عمان : دار مجدلاوي، 1993، ص55.

(21) وائل محمد إسماعيل، الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (9)، لسنة (2000)، ص 124.

(22) غازي صالح نهار، مرجع سبق ذكره، ص120.